Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

إدارة الانتخابات النيابية في الأردن : دراسة حالة الانتخابات النيابية لعام 2016م

Parliamentary Election Management in Jordan : A Case Study of The Parliamentary Elections 2016

صالح عبد الرزاق فالح الخوالدة Dr. Saleh Abdel Razzaq Faleh Alkhawaldeh
المملكة الأردنية الهاشمية
باحث في الشؤون السياسية
إداري في وزارة الداخلية الأردنية
Saleh881@yahoo.com

تاريخ الاستلام : 2020-04-22 تاريخ القبول : 2020-05-29

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إدارة العملية الانتخابية النيابية في الأردن والتعرف على طبيعة الإطار التشريعي الناظم لإدارة الانتخابات النيابية لعام 2016م، وكذلك التعرف على دور الهيئة المستقلة للانتخاب في إدارة العملية الانتخابية النيابية لعام 2016م. وخلصت الدراسة إلى أن إدارة الانتخابات النيابية الأردنية ساهم في تعزيز النزاهة والشفافية والحيادية في الانتخابات النيابية، وأوصت الدراسة بتوسيع وظيفة الهيئة المستقلة للانتخاب لتشمل كافة العمليات الانتخابية في الأردن، والعمل على فتح فروع للهيئة المستقلة للانتخاب في المحافظات، وأن يتم عقد برامج تدريب وتوعية وتبادل الخبرات.

الكلمات المفتاحية :- الهيئة المستقلة للانتخاب، الانتخابات النيابية، إدارة الانتخابات، مجلس النواب.

ABSTRACT

This study aimed at identifying the management of the parliamentary electoral process in Jordan and identifying the nature of the legislative framework governing the parliamentary elections management in 2016, as well as identifying the role of the Independent Election Authority in managing the parliamentary electoral process in 2016, The study concluded that the Jordanian Parliamentary Elections Department contributed to enhancing community confidence and enhancing integrity, transparency and impartiality in the parliamentary elections. The study recommended expanded the function of the Independent Election Commission to include all electoral processes in Jordan, and work to open branches of the Independent Election Commission in the governorates, and are holding training and awareness programs and exchange of experiences.

Keywords: - Independent Election Commission, electoral administration, the parliamentary elections, the House of Representatives.

مقدمة

في عام 2011م انتشرت الاحتجاجات الشعبية التي في معظم الدول العربية، وبرزت الاحتجاجات الشعبية في الأردن وتطالب بالمزيد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتحسين الأوضاع الاقتصادية.

وعلى أثر الاحتجاجات الشعبية في الأردن استجاب النظام السياسي الأردني للمطالب الشعبية، حيث تم إجراء التعديلات الدستورية لسنة 2011م، والتي تضمن تعديل ما يقارب ثلث مواد الدستور الأردني لسنة 1952م وتعديلاته، وكان من أبرز التعديلات الدستورية إنشاء هيئة مستقلة للانتخاب تشرف على العملية الانتخابية النيابية وتديرها في كل مراحلها، كما تشرف على أي انتخابات أخرى يقررها مجلس الوزراء.

وقد مثل إنشاء الهيئة المستقلة للانتخاب مرحلة جديدة في إدارة الانتخابات النيابية لمجلس النواب، حيث مارست الهيئة المستقلة للانتخاب تجربتها الأولى في إدارة الانتخابات النيابية لعام 2013م، ثم بدأت تجربتها الثانية في إدارة الانتخابات النيابية لعام 2016م.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتحليل إدارة الانتخابات النيابية في الأردن ودراسة حالة الانتخابات النيابية لعام 2016م.

هدف الدراسة :- تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة الإطار التشريعي الناظم لإدارة الانتخابات النيابية لعام 2016م، وكذلك التعرف على دور الهيئة المستقلة للانتخاب في إدارة العملية الانتخابية النيابية لعام 2016م، والخروج باستنتاجات تساعد صانع القرار السياسي حول تقييم عملية إدارة الانتخابات النيابية وتوفير المعلومات للباحثين والمختصين عن إدارة الانتخابات في الأردن.

أهمية الدراسة :- تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها من الدراسات المحدودة التي تناقش إدارة العملية الانتخابية النيابية في الأردن، كما تكمن أهمية هذه الدراسة في التعرف طبيعة دور ووظيفة الهيئة المستقلة للانتخاب، وفي بيان الإجراءات العملية التطبيقية للهيئة المستقلة للانتخاب في إدارة الانتخابات النيابية لعام 2016م، كما تبرز أهمية الدراسة في تعزيز الدراسات السابقة في مجال إدارة العملية الانتخابية، وتقديم التوصيات المختلفة للجهات المختصة.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها :- تكمن مشكلة الدراسة في إنشاء هيئة مستقلة للانتخاب تشرف على العملية الانتخابية النيابية وتديرها في كل مراحلها، وبالتالي بداية مرحلة جديدة في إدارة الانتخابات النيابية في الأردن، ومن هنا جاءت هذه الدراسة من أجل الإجابة على السؤال المحوري التالي :-

كيف يتم إدارة الانتخابات النيابية في الأردن؟.

ويتفرع عن هذا السؤال المحوري الأسئلة التالية :-

ما هو الإطار التشريعي الناظم لعملية إدارة الانتخابات النيابية في الأردن؟.

ما هي آليات الهيئة المستقلة للانتخاب في إدارة الانتخابات النيابية الأردنية لعام 2016م؟.

فرضيات الدراسة :- تستند هذه الدراسة على فرضية رئيسة مفادها أن هناك علاقة ارتباطيه إيجابية بين إدارة الانتخابات النيابية وبين نزاهة وشفافية العملية الانتخابية النيابية في الأردن.

الدراسات السابقة :-

هناك عدد من الدراسات التي تناولت الإصلاحات السياسية في الأردن، ومن بينها تأسيس الهيئة المستقلة للانتخاب لإدارة الانتخابات النيابية، ومن هذه الدراسات :-

دراسة "الإصلاحات الدستورية في الأردن"[(1)]، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على تجربة الإصلاح الدستوري في الأردن في ظل الربيع العربي، وبينت الدراسة أن التعديلات الدستورية تشكل خطوة هامة باتجاه تطور وتعزيز المسيرة الديمقراطية.

ودراسة "الهيئة المستقلة للانتخابات ودورها في ضمان ممارسة حق الانتخاب"[(2)]، وتناولت هذه الدراسة دور الهيئة المستقلة للانتخاب في ضمان ممارسة حق الانتخاب في جميع مراحل العملية الانتخابية في كل من العراق والأردن. وقد خلصت الدراسة إلى أن الهيئات المستقلة تقوم على مبدأ الفصل بين السلطات، باعتبارها إحدى هيئات الدولة، التي إدارتها وميزانيتها مستقلة، وتعمل تلك الهيئة بمبدأ الحياد والشفافية.

ودراسة "الإدارة الانتخابية في الأردن"[(3)]، وهدفت الدراسة إلى تقديم رؤية قانونية شاملة حول الإدارة الانتخابية في الأردن، وبيان مدى كفاية الأحكام القانونية ذات العلاقة بعمل الهيئة المستقلة للانتخاب في إدارة الانتخابات وفقاً للمعايير الدولية للانتخابات الحرة و النزيهة. وخلصت الدراسة إلى أن إنشاء الهيئة المستقلة للانتخاب في الأردن يعتبر خطوة أساسية لبناء الثقة بمجمل العملية الانتخابية.

ودراسة "دور الهيئة المستقلة للإشراف على الانتخابات في نزاهة العملية الانتخابية"[(4)]، وهدفت الدراسة إلى معرفة دور الهيئة المستقلة للإشراف على الانتخابات بإجراء انتخابات نزيهة تعزز ثقة المواطن في العملية الانتخابية من خلال إدارة العملية

الانتخابية وتنظيمها في الأردن، وترى الدراسة أن إدارة العملية الانتخابية والإشراف عليها تُعد من أهم مراحل تعزيز الديمقراطية؛ وتكون معياراً للعدالة والنزاهة.

ودراسة "الدور التوعوي السياسي للهيئة المستقلة للانتخاب"[5]، وهدفت الدراسة إلى التعرف على الدور التوعوي السياسي للهيئة المستقلة للانتخاب وأثره على الناخب الأردني، وخلصت الدراسة إلى أن اتجاهات الناخبين الأردنيين إيجابية نحو الدور التوعوي السياسي للهيئة المستقلة للانتخاب، ويوجد أثر للدور التوعوي السياسي للهيئة المستقلة للانتخاب على الوعي السياسي للناخب الأردني.

ودراسة "التنظيم القانوني للهيئة المستقلة في إدارة الانتخابات النيابية"[6]، تناولت هذه الدراسة التنظيم القانوني للهيئة المستقلة في إدارة الانتخابات النيابية في الأردن، ودور الهيئة المستقلة للانتخاب في إدارة الانتخابات والرقابة القضائية عليها، وخلصت الدراسة إلى مدى أهمية وجود هيئة مستقلة لإدارة الانتخابات ومنع التدخل بهذه العملية الحساسة.

وبعد الإطلاع على هذه الدراسات، نلاحظ أنها تناولت في غالبيتها الإصلاح السياسي في الأردن، وتناولت في جزء منها إدارة الانتخابات النيابية، وستضيف هذه الدراسة إلى الدراسات السابقة البحث بشكل تفصيلي في إدارة العملية الانتخابية النيابية.

تقسيم الدراسة :- سوف يتم تقسيم هذه الدراسة إلى المباحث التالية :-

المبحث الأول :- الإطار التشريعي الناظم لعملية إدارة الانتخابات النيابية في الأردن.

المبحث الثاني :- آليات الهيئة المستقلة للانتخاب في إدارة الانتخابات النيابية لعام 2016م.

المبحث الثالث :- تقيم إدارة الهيئة المستقلة للانتخاب للانتخابات النيابية لعام 2016م.

الخاتمة :- نتائج وتوصيات الدراسة.

المبحث الأول :- الإطار التشريعي الناظم لعملية إدارة الانتخابات النيابية في الأردن :-

ينقسم الإطار التشريعي الناظم لعملية إدارة الانتخابات النيابية في الأردن إلى الإطار الدستوري والإطار القانوني، وسيتم بيان كل منهما فيما يلي.

المطلب الأول :- الإطار الدستوري الناظم لعملية إدارة الانتخابات النيابية في الأردن :-

يتمثل الإطار الدستوري الناظم لعملية إدارة الانتخابات النيابية في الأردن بالدستور الأردني لسنة 1952م وتعديلاته، بما فيها جميع التعديلات الدستورية التي طرأت عليه خلال السنوات الأخيرة، وهي التعديلات الدستورية لسنة 2011م، والتعديلات الدستورية لسنة 2014م، والتعديلات الدستورية لسنة 2016م[7].

حيث شكلت المادة (67) من الدستور الأردني لسنة 1952م وتعديلاته، الأساس الدستوري لإدارة الانتخابات النيابية في الأردن، حيث جاء فيها [8] :-

1- يتألف مجلس النواب من أعضاء منتخبين انتخاباً عاماً سرياً ومباشراً وفاقاً لقانون للانتخاب يكفل الأمور والمبادئ التالية :-

أ- حق المرشحين في مراقبة الأعمال الانتخابية.

ب- عقاب العابثين بإرادة الناخبين.

ج- سلامة العملية الانتخابية في مراحلها كافة.

2- تنشأ بقانون هيئة مستقلة تدير الانتخابات النيابية والبلدية وأي انتخابات عامة وفقاً لأحكام القانون، ولمجلس الوزراء تكليف الهيئة المستقلة بإدارة أي انتخابات أخرى أو الإشراف عليها بناء على طلب الجهة المخولة قانوناً بإجراء تلك الانتخابات.

وهكذا نلاحظ أن الإطار الدستوري الناظم لعملية إدارة الانتخابات النيابية في الأردن تمثل بالمادة (67) من الدستور الأردني لسنة1952م وتعديلاته، والتي نصت على إنشاء هيئة مستقلة للانتخاب تدير الانتخابات النيابية والبلدية وأي انتخابات عامة وفقاً لأحكام القانون. وبذلك تكون الهيئة المستقلة للانتخاب هي الجهة المسؤولة عن إدارة الانتخابات النيابية في الأردن.

المطلب الثاني :- الإطار القانوني الناظم لعملية إدارة الانتخابات النيابية في الأردن :-

يتمثل الإطار القانوني الناظم لعمل الهيئة المستقلة للانتخاب بقانون الهيئة المستقلة للانتخاب رقم (11) لسنة 2012م وتعديلاته[9].

وفيما يتعلق بنشأة الهيئة المستقلة للانتخاب فقد بين القانون أنه تنشأ في المملكة هيئة مستقلة تسمى (الهيئة المستقلة للانتخاب) تتمتع بشخصية اعتبارية وباستقلال مالي وإداري، ولها بهذه الصفة تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة والقيام بجميع التصرفات القانونية اللازمة لتحقيق أهدافها، ولها حق التقاضي وينوب عنها في الإجراءات القضائية المحامي العام المدني أو أي محام توكله لهذه الغاية. ويكون مقر الهيئة في العاصمة، ولها فتح فروع أو مكاتب في محافظات المملكة[10].

أما بخصوص وظيفة الهيئة المستقلة للانتخاب، فقد بين القانون أنه تتولى الهيئة إدارة الانتخابات النيابية والبلدية وأي انتخابات عامة وفقاً لأحكام القانون، وإدارة أي انتخابات أخرى أو الإشراف عليها يكلفها بها مجلس الوزراء بناء على طلب الجهة المخولة قانوناً بإجراء تلك الانتخابات، وعلى الهيئة اتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لتمكينها من أداء مهامها بنزاهة وشفافية وحياد[11]. وللهيئة إبداء الرأي في أي اقتراح بمشروع قانون أو نظام ذي علاقة بأي عملية انتخابية وتقديمه إلى مجلس الوزراء[12].

وبين القانون أن قرارات الهيئة بشأن العملية الانتخابية قابلة للطعن أمام المحكمة المختصة وفق أحكام الدستور والقانون[13].

وفيما يتعلق بإدارة الهيئة المستقلة للانتخاب، فقد بين القانون أنه يكون للهيئة مجلس مفوضين مؤلف من رئيس وأربعة أعضاء يعينون بإرادة ملكية لمدة ست سنوات غير قابلة للتجديد، وترفع إلى الملك قائمة بالأسماء المقترحة للتعيين في المجلس يتم إعدادها من لجنة برئاسة رئيس الوزراء وعضوية كل من رئيس مجلس الأعيان ورئيس مجلس النواب ورئيس المجلس القضائي، وينتخب المجلس من بين أعضائه نائباً للرئيس يقوم مقامه عند غيابه[14].

وهكذا نلاحظ أن الإطار القانوني الناظم لعملية إدارة الانتخابات النيابية في الأردن تمثل بقانون الهيئة المستقلة للانتخاب رقم (11) لسنة 2012م وتعديلاته، والذي بين أن الهيئة المستقلة للانتخاب تتولى إدارة الانتخابات النيابية والبلدية وأي انتخابات عامة وفقاً لأحكام القانون، وعليها اتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لتمكينها من أداء مهامها بنزاهة وشفافية وحياد. وبذلك تكون الهيئة المستقلة للانتخاب الجهة المسؤولة عن إدارة الانتخابات النيابية في الأردن.

المبحث الثاني :- آليات الهيئة المستقلة للانتخاب في إدارة الانتخابات النيابية لعام 2016م :-

اتخذت الهيئة المستقلة للانتخاب مجموعة من الإجراءات العملية والتطبيقية على أرض الواقع من أجل إدارة الانتخابات النيابية لعام 2016م منذ لحظة تعيين موعد الاقتراع وحتى إعلان نتائج الانتخابات النيابية، وتمثلت هذه الإجراءات بما يلي :-

أولاً :- تحديد موعد الاقتراع يوم الثلاثاء تاريخ :- 2016/9/20م :-

فيما يتعلق بتحديد موعد الاقتراع، فقد بين قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (6) لسنة 2016م وتعديله أنه بعد أن يصدر الملك أمره بإجراء الانتخابات لمجلس النواب بمقتضى أحكام الدستور، يتخذ مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب خلال عشرة أيام من صدور الأمر الملكي قراراً بتحديد تاريخ الاقتراع وينشر القرار في الجريدة الرسمية[15].

وبين قانون الهيئة المستقلة للانتخاب رقم (11) لسنة 2012م وتعديلاته، أن مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب يحدد تاريخ الاقتراع بعد إصدار الملك أمره بإجراء الانتخابات لمجلس النواب[16]. وعلى ضوء صدور الإرادة الملكية بتاريخ 2016/6/8م بالأمر بإجراء الانتخابات النيابية لانتخاب أعضاء مجلس النواب الثامن عشر، قرر مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب اعتبار يوم الثلاثاء الموافق 2016/9/20م موعداً لإجراء الانتخابات النيابية[17].

ثانياً :- إصدار التعليمات التنفيذية لتنظيم إجراءات العملية الانتخابية النيابية :-

أصدرت الهيئة المستقلة للانتخاب التعليمات التنفيذية المختلفة لتنظيم إجراء العملية الانتخابية، وتم نشرها في الجريدة الرسمية وعلى الموقع الإلكتروني الرسمي للهيئة المستقلة للانتخاب، حيث قامت الهيئة المستقلة للانتخاب بإصدار التعليمات التنفيذية الخاصة بإعداد جداول الناخبين، والتعليمات التنفيذية الخاصة بتشكيل اللجان، والتعليمات التنفيذية الخاصة باعتماد المراقبين المحليين للعملية الانتخابية، والتعليمات التنفيذية الخاصة باعتماد المراقبين الدوليين للعملية الانتخابية، والتعليمات التنفيذية الخاصة باعتماد الصحفيين والإعلاميين والعاملين في المؤسسات الإعلامية المرئية والمسموعة والمقروءة[18].

كما أصدرت الهيئة التعليمات التنفيذية الخاصة بالترشح للدائرة الانتخابية، والتعليمات التنفيذية الخاصة بقواعد حملات الدعاية الانتخابية، والتعليمات التنفيذية الخاصة باعتماد مندوبي مفوضي القوائم والمرشحين في الدائرة الانتخابية، والتعليمات التنفيذية الخاصة التعليمات التنفيذية الخاصة بالاقتراع والفرز وجمع الأصوات، والتعليمات التنفيذية الخاصة بإعلان النتائج وتنظيم الاعتراضات بشأنها[19].

ثالثاً :- تدريب الكوادر البشرية العاملة في العملية الانتخابية :-

قامت الهيئة بإعداد خطة تدريب شاملة للكوادر البشرية العاملة في الانتخابات، حيث عقدت الهيئة (16) برنامجاً تدريبياً لكوادر لجان الانتخاب المتواجدين في بياناتها ممن عملوا في الانتخابات النيابية السابقة 2013م، حيث وصل عدد المشاركين في هذه الورش إلى (303) مشاركين، وقامت الهيئة بعقد ما يقارب (29) ورشة تقييميه استهدفت ما يقارب (296) مدرباً.

وتم عقد ورشة تعريفية شاملة لرؤساء وأعضاء لجان الانتخاب العاملة في الدوائر الانتخابية، واللجان الخاصة بعرض واستقبال طلبات الاعتراض في فترة عرض الجداول الانتخابية في الدوائر الانتخابية، وكوادر رصد الدعاية الانتخابية وكوادر استقبال طلبات الترشح.

وقامت الهيئة بتنفيذ برامج تدريبية متخصصة للكوادر البشرية العاملة داخل مراكز الاقتراع والفرز ضمن الفئات المستهدفة، وبلغ عدد المشاركين في ورش تدريب لجان الاقتراع والفرز (36680)، والمشاركين في ورش تدريب ضباط الارتباط الفنيين ومدخلي البيانات (6100)، والمشاركين في ورش تدريب ضباط الارتباط الإداريين ومدراء المراكز (3427)، والمشاركين في ورش تدريب المتطوعين (10692)[20].

رابعاً :- نشر وعرض جداول الناخبين الأولية والنهائية لاطلاع المواطنين عليها :-

قامت الهيئة المستقلة للانتخاب بنشر وعرض جداول الناخبين الأولية والنهائية عبر الوسائل المختلفة وعبر الموقع الإلكتروني للهيئة المستقلة للانتخاب لاطلاع المواطنين عليها، حيث بلغ عدد الناخبين المسجلين في الجداول الأولية (4128464) ناخباً وناخبة، منهم (1942055) ذكور، و(2186409) إناث[21]، وبلغ عدد الناخبين المسجلين في الجداول النهائية (4130145) ناخب وناخبة، منهم (1941567) ذكور، و(2188578) إناث[22].

خامساً :- تشكيل لجان الانتخاب ولجان الاقتراع والفرز :-

صدر قرار مجلس المفوضين رقم (2016/14) تاريخ 2016/6/9م والقاضي بتشكيل لجان الانتخاب للدوائر الانتخابية في المملكة والتي ضمت (190) شخصاً بمن فيهم أعضاء اللجنة الاحتياط، موزعين على (23) دائرة انتخابية بعد أن تم إخضاعهم لمقابلات من قبل لجنة برئاسة الأمين العام.

وراعت الهيئة أن يتمتع رئيس وأعضاء لجان الانتخاب بسيرة مهنية ووظيفية حسنة بالإضافة إلى التجرد والحيادية والسمات الشخصية والقيادية وتوفر الإمكانيات والقدرات الوظيفية، ولم تغفل الهيئة إشراك أعضاء من المجتمع المدني، ومراعاة النوع الاجتماعي في تشكيل اللجان.

وقامت لجان الانتخاب بتعيين لجان الاقتراع والفرز بالدوائر الانتخابية وفق معايير حددتها الهيئة، والتي تولت إدارة وتنفيذ عملية الاقتراع والفرز داخل قاعات الاقتراع والفرز وبما يتوافق مع التشريعات الناظمة للعملية الانتخابية. وبلغ عدد العاملين ضمن لجان الاقتراع والفرز (55896) شخصاً[23].

سادساً :- استقبال طلبات الترشيح للانتخابات النيابية، ونشر أسماء المرشحين :-

قامت الهيئة المستقلة للانتخاب باستقبال طلبات الترشح للانتخابات النيابية، ثم عملت على نشر أسماء المرشحين للانتخابات النيابية عبر الوسائل المختلفة وعبر الموقع الإلكتروني للهيئة المستقلة للانتخاب لاطلاع المواطنين عليها، ففي تاريخ 2016/9/10م قامت الهيئة بعرض أسماء القوائم والمرشحين النهائية لعموم الناخبين في الأماكن المحددة في القانون والتعليمات والتي تضمنت (226) قائمة و(1252) مرشحاً، وقد بلغ عدد المرشحين (1252) مرشح ومرشحة، منهم (1000) مرشح ذكور، و(252) مرشح إناث[24].

سابعاً :- إصدار تصاريح لكافة المراقبين المحليين والدوليين والصحفيين والإعلاميين :-

قامت الهيئة المستقلة للانتخاب بإصدار التصاريح المعتمدة لكافة المراقبين المحليين والدوليين والصحفيين والإعلاميين والمتطوعين ومندوبي المرشحين، وفيما يتعلق بالمراقبين المحليين فقد بلغ عدد المراقبين الذين استكملت الجهات الرقابية البيانات المطلوبة لاعتمادهم ما مجموعه (11473) مراقباً ومراقبة. أما ما يتعلق بالمراقبين الدوليين فقد بلغ عدد الجهات الرقابية الدولية (16) ضمت (396) مراقباً ومراقبة، كما بلغ عدد فرق الدعم المساندة لفرق الرقابة الدولية (227) مساعداً. كما بلغ عدد الجهات التي قدمت طلباً للرقابة على الانتخابات كضيوف دوليين (17) جهة مثلت العديد من الجهات مثل الهيئات والبعثات الدبلوماسية وهيئات انتخابية عربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقد بلغ عدد المراقبين الدوليين الضيوف ما مجموعه (170) مراقباً ومراقبة.

وتم اعتماد (200) مؤسسة إعلامية وصحفية منها (140) محلية و (60) دولية، وبلغ عدد الصحفيين المحليين (1684) صحفياً، والدوليين (216) صحفياً. وحرصت الهيئة المستقلة للانتخاب على بناء وتعزيز العلاقات والتعاون الدولي مع عدد من المنظمات الدولية ذات الخبرة في مجال الأنظمة الانتخابية وإدارة العمليات الانتخابية والبعثات الدبلوماسية والهيئات الدولية في الأردن[25].

ثامناً :- نشر مجريات يوم الاقتراع عبر الوسائل المختلفة لاطلاع المواطنين عليها :-

قامت الهيئة المستقلة للانتخاب بنشر مجريات يوم الاقتراع وما يتعلق بذلك من نسب الاقتراع وعدد المقترعين في المملكة عبر الوسائل المختلفة وعبر الموقع الإلكتروني للهيئة المستقلة للانتخاب لاطلاع المواطنين عليها، حيث استخدمت الهيئة نظام معلوماتي انتخابي يعتمد على ربط جميع مراكز الاقتراع والفرز إلكترونياً مع مركز الهيئة، لمعرفة نسب الاقتراع أولاً بأول، فقد بلغ عدد المقترعين (1492400) بما نسبته (36,13%) من عدد المؤهلين المدرجة أسماؤهم في جداول الناخبين النهائية، حيث بلغ عدد الذكور الذين مارسوا حق الاقتراع (775684) بما نسبته (51,98%)، في حين بلغ عدد الإناث اللواتي مارسن حق الاقتراع (716716) بما نسبته (48,02%).

وبلغت أعلى نسبة اقتراع في الانتخابات النيابية لعام 2016م (68,38%) في دائرة بدو الجنوب، وبلغت أدنى نسبة اقتراع في الانتخابات النيابية لعام 2016م (19,20%) في محافظة العاصمة/ الدائرة الثالثة، وبلغت نسبة الاقتراع العامة في المملكة في الانتخابات النيابية لعام 2016م (36,13%)[26].

تاسعاً :- نشر نتائج الانتخابات وإصدار تقرير تفصيلي عن الانتخابات النيابية لعام 2016م :-

قامت الهيئة المستقلة للانتخاب بنشر النتائج العامة النهائية للانتخابات النيابية لأعضاء مجلس النواب الثامن عشر في الجريدة الرسمية، رقم العدد (5425)، تاريخ 2016/9/28م، كما قامت الهيئة المستقلة للانتخاب بنشر النتائج عبر الموقع الإلكتروني للهيئة المستقلة للانتخاب لاطلاع المواطنين عليها[27]. كما قامت الهيئة المستقلة للانتخاب بإصدار التفصيلي لمجريات العملية الانتخابية لعام 2016م[28].

عاشراً :- القيام بجهود التوعية والتثقيف :-

قامت الهيئة المستقلة للانتخاب بجهود التوعية والتثقيف المختلفة حيث تُعتبر زيادة الوعي العام بالعملية الانتخابية، عاملاً أساسياً في زيادة نسبة المشاركة في الحياة السياسية.

واعتمدت الهيئة المستقلة للانتخاب شعار (الأردن ينتخب) كشعار لعملية التوعية والتثقيف للعملية الانتخابية، واستخدمت الأدوات والوسائل المتوفرة في التوعية والتثقيف وأحدثها،

فاستخدمت الهيئة المنتجات المطبوعة وتوزيعها في الصحف ومن خلال المتطوعين والبوسترات في مراكز الاقتراع والكتيبات، كما أنتجت الفيديوهات التوعوية، واستخدمت أسلوب الرسائل النصية القصيرة والبريد الإلكتروني.

واهتمت الهيئة بصورة كبيرة باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في التوعية والإجابة عن استفسارات الناخبين بشكل تفاعلي، وعقدت الهيئة (123) لقاء مباشراً مع الناخبين في مختلف مناطق المملكة من خلال ورش عمل تخللها شرح للقانون والإجراءات والتفاعل الايجابي مع الملاحظات[29].

وهكذا يلاحظ الباحث أن الهيئة المستقلة للانتخاب اتخذت مجموعة من الإجراءات الفعلية من أجل إدارة الانتخابات النيابية منذ لحظة تعيين موعد الاقتراع وحتى إعلان نتائج الانتخابات النيابية، حيث تعتبر إدارة الانتخابات النيابية جهد وطني كبير استطاعت الهيئة المستقلة أن تُسخر كافة الإمكانات المتاحة من أجل خدمة هدفها الأساسي وهو إدارة العملية الانتخابية النيابية بكل سهولة ويسر ونزاهة وحياد.

المبحث الثالث :- تقيم إدارة الهيئة المستقلة للانتخاب للانتخابات النيابية لعام 2016م :-

من خلال تحليل دور الهيئة المستقلة للانتخاب في إدارة الانتخابات النيابية لعام 2016م، يلاحظ الباحث أن الإدارة الانتخابية بذلت جهود حثيثة من أجل إدارة الانتخابات النيابية بشكل يعزز النزاهة والشفافية والحيادية في العملية الانتخابية. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال ما يلي :-

أولاً :- الاستقلال المالي والإداري في عمل الهيئة المستقلة للانتخاب :-

تعتبر الهيئة المستقلة للانتخاب هيئة مستقلة في عملها، وتتمتع بشخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري، حيث بين القانون أنه تنشأ في المملكة هيئة مستقلة تسمى (الهيئة المستقلة للانتخاب) تتمتع بشخصية اعتبارية وباستقلال مالي وإداري [30]. وفيما يتعلق بالاستقلال المالي وموازنة الهيئة المستقلة للانتخاب، فقد بين القانون أنه يكون للهيئة موازنة مستقلة يقرها المجلس وترفع إلى رئيس الوزراء لإدراجها في فصل مستقل في قانون موازنات الوحدات الحكومية، وترصد فيها المخصصات اللازمة لاستدامة عمل الهيئة وتمكينها من القيام بمهامها[31]. وهناك استقلالية أيضاً في تعيين مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب، حيث بين القانون أنه يكون للهيئة مجلس مفوضين مؤلف من رئيس وأربعة أعضاء يعينون بإرادة ملكية لمدة ست سنوات غير قابلة للتجديد[32].

ثانياً :- خضوع قرارات الهيئة المستقلة للانتخاب للطعن أمام السلطة القضائية :-

مما يؤكد على سلامة قرارات الهيئة المستقلة للانتخاب بشأن العملية الانتخابية، يلاحظ خضوع قرارات الهيئة بشأن العملية الانتخابية للطعن أمام المحاكم المختصة، حيث بين القانون أنه تكون قرارات الهيئة بشأن العملية الانتخابية قابلة للطعن أمام المحكمة المختصة وفق أحكام الدستور والقانون[33]. ومن الأمثلة على ذلك وبعد الإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات النيابية ونشرها في الجريدة الرسمية رقم العدد (5425) تاريخ 2016/9/28م، تم تقديم (39) طعناً أمام محاكم الاستئناف في صحة نيابة أعضاء مجلس النواب في (15) دائرة انتخابية[34].

ثالثاً :- سيادة القانون ومساءلة مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب والأمين العام :-

مما يؤكد تطبيق سيادة القانون ومبدأ المساءلة، يلاحظ خضوع عمل الهيئة المستقلة للانتخاب لرقابة ديوان المحاسبة وخضوع مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب والأمين العام للهيئة للمساءلة القانونية والرقابة المالية أمام الجهات المختصة، حيث بين القانون أنه تخضع الهيئة لرقابة ديوان المحاسبة، ويخضع المفوضون والأمين العام لأحكام قانون الكسب غير المشروع الساري المفعول [35].

رابعاً :- ضمانات استقلال ونزاهة وشفافية وحياد عمل الهيئة المستقلة للانتخاب :-

يتضح من نصوص القانون التأكيد على هذه القيم بشكل واضح، حيث بين القانون أنه تتولى الهيئة إدارة الانتخابات النيابية والبلدية وأي انتخابات عامة وفقاً لأحكام القانون، وإدارة أي انتخابات أخرى أو الإشراف عليها يكلفها بها مجلس

الوزراء بناء على طلب الجهة المخولة قانوناً بإجراء تلك الانتخابات. وعلى الهيئة اتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لتمكينها من أداء مهامها بنزاهة وشفافية وحياد[36].

ولتأكيد الشفافية في توفير المعلومة قامت الهيئة المستقلة للانتخاب بنشر كافة المعلومات المتعلقة بالعملية الانتخابية عبر الوسائل المختلفة وعبر الموقع الإلكتروني الرسمي للهيئة مثل : جداول الناخبين الأولية والنهائية وأسماء المرشحين وكافة القوانين والأنظمة والتعليمات التنفيذية التي تحكم العملية الانتخابية ونتائج الانتخابات النهائية والتقرير التفصيلي لمجريات العملية الانتخابية.

وقدمت الهيئة المستقلة للانتخاب استناداً لقانون الانتخاب والتعليمات التنفيذية عدداً من الإجراءات والضمانات الهامة للنزاهة والشفافية والحياد خلال عملية الانتخابات النيابية لعام 2016م، ومنها [37]:- نشر مسودات التعليمات التنفيذية قبل إقرارها لاطلاع المواطنين عليها وإبداء الملاحظات حولها، واستخدام الحبر الانتخابي الخاص لمنع تكرار التصويت، وربط كافة مراكز الاقتراع والفرز إلكترونياً لمنع تكرار التصويت، واعتماد ورقة اقتراع بعلامات يصعب تزويرها وتحافظ على سرية الاقتراع، واعتماد معزل بمواصفات تتماشى مع المعايير الدولية ويكفل سرية التصويت، ومراقبة عملية الفرز بالكاميرات، وخضوع النتائج لثلاث مراحل من التدقيق، وحق مفوضي القوائم والمرشحين في مراقبة مراحل العملية الانتخابية، وإعطاء الإعلام حرية مراقبة العملية الانتخابية وتنظيمها، وتسهيل مهمة المراقبين الدوليين والمحليين، وتثبيت نسخة من محضر الفرز على أبواب غرف الاقتراع والفرز وعلى مستوى مركز الاقتراع ، وإتباع أعلى درجات الشفافية واطلاع وسائل الإعلام والناخبين يوم الاقتراع على كافة التفاصيل.

وبين المركز الوطني لحقوق الإنسان، أنه غاب عن الهيئة المستقلة للانتخاب في عملية تعيين لجان الانتخاب والكوادر العاملة معها مبدأ الشفافية في الاختيار، وأن الهيئة المستقلة لم تتمكن من معالجة استخدام المال غير القانوني (السياسي) وأثر هذا المال على قناعات الناخبين، وانتشرت ظاهرة شراء الأصوات في مختلف الدوائر الانتخابية، وأن الهيئة المستقلة للانتخاب قامت بجهود تُحمد عليها في إطار تسهيل الإجراءات الانتخابية ووصول الناخبين إلى صناديق الاقتراع والإشراف على إجراءات الاقتراع والفرز بدرجة مقبولة من الشفافية، بإستثناء ما حصل في عدد من مراكز الاقتراع في دائرة بدو الوسط[38].

وبين تقرير تحالف نزاهة لمراقبة الانتخابات النيابية، أنه تعتبر انتخابات مجلس النواب الثامن عشر عام 2016م قريبة إلى حد مقبول من المعايير الدولية، إلا أن هناك فرصاً للتطور والاقتراب بشكل أفضل من تطبيق هذه المعايير، وأن الهيئة لم تقم بإجراءات من شأنها تعزيز الشفافية في عملية استقطاب وتعيين لجان الانتخاب وكوادر الأمانة[39].

وبين تقرير بعثة جامعة الدول العربية، أن البعثة تؤكد أن انتخابات مجلس النواب جرت بشكل مُنظم وفقاً للمعايير الدولية، وفي نطاق احترام ما نص عليه الدستور والقوانين المنظمة لهذه العملية، وتشيد البعثة بالعمل والجهد الكبير والمقدر الذي بذل من قبل الهيئة المستقلة للانتخاب طيلة عملية الإعداد والتنظيم للعملية الانتخابية، كما تثني البعثة على سعي الهيئة المستمر من أجل إدارة العملية الانتخابية بشفافية ومصداقية، وعملها الدؤوب للارتقاء بأداء الإدارة الانتخابية، والرفع من كفاءة العاملين بها[40].

وبين تقرير بعثة الإتحاد الأوروبي، أنه وبشكل عام، أدارت الهيئة واللجان الفرعية عملية انتخابية تحترم المواعيد القانونية خلال الفترة التي راقبت بعثة الاتحاد الأوروبي فيها، وأجرت الهيئة المستقلة للانتخابات انتخابات مُدارة بشكل جيد وشاملة، ووفرت الهيئة رسائل لتثقيف الناخبين ومعلومات عن الانتخابات على الإنترنت، وبالرغم من إدارة الانتخابات بصورة شفافة عموماً، يمكن تعزيز هذه الشفافية من خلال تزويد المراقبين بإمكانية الوصول إلى كافة مراحل تجميع النتائج بما في ذلك إجراءات اللجنة الخاصة[41].

وهكذا يرى الباحث أن الهيئة المستقلة للانتخاب بذلت جهود حثيثة من أجل إدارة الانتخابات النيابية بشكل يعزز النزاهة والشفافية والحيادية في العملية الانتخابية. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الاستقلال المالي والإداري للهيئة، وخضوع قرارات الهيئة للطعن أمام السلطة القضائية، وسيادة القانون والمساءلة لمفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب والأمين العام، والاستقلالية في

عمل وتعيين مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب، وضمانات استقلال ونزاهة وشفافية عمل الهيئة المستقلة للانتخاب.

كما يلاحظ أن إدارة الهيئة المستقلة للانتخاب للانتخابات النيابية ساهمت بشكل إيجابي في تحقيق النزاهة والموضوعية في إدارة الانتخابات النيابية، وعملت على تعزيز ثقة المواطن الأردني بإجراء انتخابات حرة ونزيهة شفافة، وقد أكدت على ذلك التقارير المختلفة الصادرة عن المراقبين للعملية الانتخابية في الأردن. إلا أن ذلك الجهد الكبير لا يعني عدم وجود اختلالات وتحديات واجهت إدارة العملية الانتخابية النيابية لعام 2016م، تمثلت ببعض الشكاوى حول اختيار أعضاء لجان الانتخاب وحول بعض عمليات الاقتراع والفرز واستخدام المال السياسي لشراء الأصوات، وصعوبة مكافحة هذه الظاهرة على الرغم من وجود التشريع القانوني الذي يمنع ذلك، إلا أن الصعوبة تكمن في عملية إثبات واقعة شراء الأصوات.

الخاتمة :-

بعد تحليل إدارة الانتخابات النيابية في الأردن، فقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، منها : أن استحداث الهيئة المستقلة للانتخاب ساهم في تدشين مرحلة جديدة في إدارة الانتخابات النيابية، وساهم في تعزيز ثقة كافة القوى السياسية في المجتمع الأردني بنتائج الانتخابات النيابية. وخلصت الدراسة إلى أن إدارة الانتخابات النيابية الأردنية ساهمت في تعزيز ثقة المجتمع وتعزيز النزاهة والشفافية والحيادية في الانتخابات النيابية.

وتقترح الدراسة عدد من التوصيات، منها : أن يتم توسيع وظيفة الهيئة المستقلة للانتخاب، لتشمل كافة العمليات الانتخابية الرسمية والأهلية في الأردن، والعمل على فتح فروع للهيئة المستقلة للانتخاب في المحافظات تتولى إدارة الانتخابات المختلفة ضمن الاختصاص، والقيام بحملات التوعية لأبناء المجتمع بالثقافة الديمقراطية والانتخابية، وأن يتم عقد برامج تدريب وتوعية وتبادل الخبرات بين الهيئة المستقلة للانتخاب وبين نظيراتها في الدول العربية والأجنبية.

المصادر والمراجع :-

أولاً :- المصادر الأساسية (القوانين) :-

- الدستور الأردني لسنة 1952م وتعديلاته.
- التعديلات الدستورية لسنة 2011م المنشورة في الجريدة الرسمية، رقم العدد (5117)، تاريخ 2011/10/1م.
- التعديلات الدستورية لسنة 2014م المنشورة في الجريدة الرسمية، رقم العدد (5299)، تاريخ 2014/9/1م.
- التعديلات الدستورية لسنة 2016م المنشورة في الجريدة الرسمية، رقم العدد (5396)، تاريخ 2016/5/5م.
- الجريدة الرسمية، رقم العدد (5152)، تاريخ :- 2012/4/9م.
- الجريدة الرسمية، رقم العدد (5158)، تاريخ :- 2012/5/16م.
- الجريدة الرسمية، رقم العدد (5283)، تاريخ :- 2014/4/30م.
- الجريدة الرسمية، رقم العدد (5364)، تاريخ :- 2015/11/1م.
- الجريدة الرسمية، رقم العدد (5392)، تاريخ :- 2016/4/17م.
- الجريدة الرسمية، رقم العدد (5402)، تاريخ :- 2016/6/16م.
- الجريدة الرسمية، رقم العدد (5410)، تاريخ :- 2016/7/17م .
- قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (6) لسنة 2016م وتعديله.
- قانون الهيئة المستقلة للانتخاب رقم (11) لسنة 2012م وتعديلاته.
- قانون معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (17) لسنة 2016م.
- قانون معدل لقانون الهيئة المستقلة للانتخاب رقم (18) لسنة 2016م.
- قانون معدل لقانون الهيئة المستقلة للانتخاب رقم (46) لسنة 2015م.
- قرار رقم (2016/13/1) بتحديد تاريخ الاقتراع للانتخابات النيابية لسنة2016م، صادر عن مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب يوم الخميس الموافق 2016/6/9م، والمنشور في الجريدة الرسمية، رقم العدد (5403)، تاريخ 2016/6/17م.
- النتائج العامة النهائية للانتخابات النيابية لأعضاء مجلس النواب الثامن عشر، الجريدة الرسمية، رقم العدد (5425)، تاريخ 2016/9/28م.

ثانياً :- الكتب :-

- بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات البرلمانية في المملكة الأردنية الهاشمية، التقرير النهائي : الانتخابات البرلمانية (20) سبتمبر 2016م، الاتحاد الأوروبي، 2016.
- تحالف نزاهة لمراقبة الانتخابات، انتخابات مجلس النواب الثامن عشر 2016م : تقرير مراقبة الانتخابات النهائي، الأردن، 2016.
- جامعة الدول العربية، التقرير النهائي : بعثة جامعة الدول العربية لمراقبة انتخابات مجلس نواب المملكة الأردنية الهاشمية التي جرت في 20 سبتمبر 2016م، أمانة شؤون الانتخابات، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 2016.
- رسالة جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه إلى عبدالإله الخطيب يعهد إليه فيها بتأسيس ورئاسة الهيئة المستقلة للانتخاب بتاريخ 6 أيار 2012م.
- المركز الوطني لحقوق الإنسان، تقرير المركز الوطني لحقوق الإنسان حول مجريات الانتخابات النيابية لعام2016م، عمان، 2016.
- الهيئة المستقلة للانتخاب، التقرير التفصيلي لمجريات العملية الانتخابية لعام 2016م، عمان، الأردن. 2016م.

ثالثاً :- الأبحاث والرسائل العلمية :-

- أبو عرابي، راكان أيوب، الدور التوعوي السياسي للهيئة المستقلة للانتخاب وأثره على الناخب الأردني: دراسة ميدانية في العاصمة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2017.
- بلص، هاشم احمد محمد، التنظيم القانوني للهيئة المستقلة في إدارة الانتخابات النيابية : دراسة تحليلية، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم القانون العام، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، 2018م.
- الجبوري، عمر عطاالله أيوب، الهيئة المستقلة للانتخابات ودورها في ضمان ممارسة حق الانتخاب (دراسة مقارنة) الأردن-العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، 2013م.
- المسعدين، يوسف سلامة، والمراشدة، ماجد، دور الهيئة المستقلة للإشراف على الانتخابات في نزاهة العملية الانتخابية في الأردن، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت، المجلد(45)، العدد(1)، 2017م، ص 207-231.
- نمروقة، نانسي أحمد إبراهيم، الإدارة الانتخابية في الأردن، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية القانون، جامعة عمان العربية. عمان، الأردن، 2016م.

رابعاً :- مراجع الانترنت :-

- الهيئة المستقلة للانتخاب، الموقع الإلكتروني الرسمي للهيئة المستقلة للانتخاب :- www.iec.jo ، تاريخ الاطلاع، 2019/10/12م.
- الموقع الرسمي للملك عبدالله الثاني ابن الحسين :- www.kingabdullah.jo

خامساً :- المراجع الإنجليزية :-

- Bani Salameh, Mohammed Torki and Ananzah ,Azzam Ali, Constitutional Reforms in Jordan: A Critical Analysis , Digest of Middle East Studies, The Policy Studies Organization, Volume 24, Issue 2, p. 139–160, Fall 2015.

الهوامش :-

([1]) Bani Salameh, Mohammed Torki and Ananzah ,Azzam Ali, Constitutional Reforms in Jordan: A Critical Analysis , Digest of Middle East Studies , Volume 24, Issue 2, pages 139–160, Fall 2015, The Policy Studies Organization.

([2]) الجبوري، عمر عطاالله أيوب، الهيئة المستقلة للانتخابات ودورها في ضمان ممارسة حق الانتخاب (دراسة مقارنة) الأردن-العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، 2013م.

(3) نمروقة، نانسي أحمد إبراهيم، الإدارة الانتخابية في الأردن، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية القانون، جامعة عمان العربية. عمان، الأردن، 2016م.

([4]) المسعدين، يوسف سلامة، و المراشدة، ماجد، دور الهيئة المستقلة للإشراف على الانتخابات في نزاهة العملية الانتخابية في الأردن، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت، المجلد(45)، العدد(1)، 2017م، ص 207-231.

(5) أبو عرابي، راكان أيوب، الدور التوعوي السياسي للهيئة المستقلة للانتخاب وأثره على الناخب الأردني: دراسة ميدانية في العاصمة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2017.

([6]) بلص، هاشم احمد محمد، التنظيم القانوني للهيئة المستقلة في إدارة الانتخابات النيابية : دراسة تحليلية، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم القانون العام، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، 2018م.

(7) صدرت التعديلات الدستورية لسنة 2011م في الجريدة الرسمية، رقم العدد (5117)، تاريخ 2011/10/1م، وصدرت التعديلات الدستورية لسنة 2014م في الجريدة الرسمية، رقم العدد (5299)، تاريخ 2014/9/1م، وصدرت التعديلات الدستورية لسنة 2016م في الجريدة الرسمية، رقم العدد (5396)، تاريخ 2016/5/5م.

([8]) الدستور الأردني لسنة 1952م وتعديلاته، المادة (67).

(9) صدر قانون الهيئة المستقلة للانتخاب رقم (11) لسنة 2012م في الجريدة الرسمية، رقم العدد (5152)، تاريخ 2012/4/9م، وقد طرأ تعديلات على هذا القانون، وهي : قانون معدل لقانون الهيئة المستقلة للانتخاب رقم (46) لسنة 2015م، والمنشور في الجريدة الرسمية، رقم العدد (5364)، تاريخ 2015/11/1م، وقانون معدل لقانون الهيئة المستقلة للانتخاب رقم (18) لسنة 2016م، والمنشور في الجريدة الرسمية، رقم العدد (5400)، تاريخ 2016/6/5م.

([10]) قانون الهيئة المستقلة للانتخاب رقم (11) لسنة 2012م وتعديلاته، المادة (3).

([11]) قانون الهيئة المستقلة للانتخاب رقم (11) لسنة 2012م وتعديلاته، المادة (4).

([12]) قانون الهيئة المستقلة للانتخاب رقم (11) لسنة 2012م وتعديلاته، المادة (19).

([13]) قانون الهيئة المستقلة للانتخاب رقم (11) لسنة 2012م وتعديلاته، المادة (23).

([14]) قانون الهيئة المستقلة للانتخاب رقم (11) لسنة 2012م وتعديلاته، المادة (6).

(15) قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (6) لسنة 2016م وتعديله، المادة (4).

([16]) قانون الهيئة المستقلة للانتخاب رقم (11) لسنة 2012م وتعديلاته، المادة (12).

(17) قرار رقم (2016/13/1) بتحديد تاريخ الاقتراع للانتخابات النيابية لسنة2016م، صادر عن مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب يوم الخميس الموافق 2016/6/9م، الجريدة الرسمية، رقم العدد (5403)، تاريخ 2016/6/17م.

(18) الجريدة الرسمية، رقم العدد (5402)، تاريخ :- 2016/6/16م.

(19) الجريدة الرسمية، رقم العدد (5410)، تاريخ 2016/7/17م .

(20) الهيئة المستقلة للانتخاب، التقرير التفصيلي لمجريات العملية الانتخابية لعام 2016م، عمان، 2016، ص 27-39.

(21) الهيئة المستقلة للانتخاب، التقرير التفصيلي، مرجع سابق، ص 53-56.

(22) الهيئة المستقلة للانتخاب، التقرير التفصيلي، مرجع سابق، ص 64-65، ص 139.

(23) الهيئة المستقلة للانتخاب، التقرير التفصيلي، مرجع سابق، ص 20-26.

(24) الهيئة المستقلة للانتخاب، التقرير التفصيلي، مرجع سابق، ص 72-76.

(25) الهيئة المستقلة للانتخاب، التقرير التفصيلي، مرجع سابق، ص 99- 110.

(26) الهيئة المستقلة للانتخاب، التقرير التفصيلي، مرجع سابق، ص 130-142.

(27) النتائج العامة النهائية للانتخابات النيابية لأعضاء مجلس النواب الثامن عشر، الجريدة الرسمية، رقم العدد (5425)، تاريخ 2016/9/28م. وأنظر:- الهيئة المستقلة للانتخاب، الموقع الإلكتروني الرسمي:- www.iec.jo

(28) الهيئة المستقلة للانتخاب، التقرير التفصيلي لمجريات العملية الانتخابية لعام 2016م، عمان، 2016.

(29) الهيئة المستقلة للانتخاب، التقرير التفصيلي ، مرجع سابق، ص 87-94.

([30]) قانون الهيئة المستقلة للانتخاب رقم (11) لسنة 2012م وتعديلاته، المادة (3).

(31) قانون الهيئة المستقلة للانتخاب رقم (11) لسنة 2012م وتعديلاته، المادة (21).

([32]) قانون الهيئة المستقلة للانتخاب رقم (11) لسنة 2012م وتعديلاته، المادة (6) .

([33]) قانون الهيئة المستقلة للانتخاب رقم (11) لسنة 2012م وتعديلاته، المادة (23).

(34) الهيئة المستقلة للانتخاب، التقرير التفصيلي، مرجع سابق، ص 143-149.

([35]) قانون الهيئة المستقلة للانتخاب رقم (11) لسنة 2012م وتعديلاته، المادة (25).

([36]) قانون الهيئة المستقلة للانتخاب رقم (11) لسنة 2012م وتعديلاته، المادة (4).

(37) الهيئة المستقلة للانتخاب، التقرير التفصيلي، مرجع سابق، ص 9-10. وأنظر أيضاً :- .الهيئة المستقلة للانتخاب، الموقع الإلكتروني الرسمي للهيئة المستقلة للانتخاب، مرجع سابق.

(38) المركز الوطني لحقوق الإنسان، تقرير المركز الوطني لحقوق الإنسان حول مجريات الانتخابات النيابية لعام2016م، عمان، 2016، ص 5-10 .

(39) تحالف نزاهة لمراقبة الانتخابات، انتخابات مجلس النواب الثامن عشر 2016م : تقرير مراقبة الانتخابات النهائي، الأردن، 2016، ص 7، ص 37-39.

(40) جامعة الدول العربية، التقرير النهائي : بعثة جامعة الدول العربية لمراقبة انتخابات مجلس نواب المملكة الأردنية الهاشمية التي جرت في 20 سبتمبر 2016م، أمانة شؤون الانتخابات، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 2016، ص 30-35.

(41) بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات البرلمانية في المملكة الأردنية الهاشمية، التقرير النهائي : الانتخابات البرلمانية (20) سبتمبر 2016م، الاتحاد الأوروبي، 2016، ص 3-19.